هل يدخل تشكيل حكومة في لبنان موسوعة غينيس من حيث الغرابة؟

أحلام بيضون

لا أظن أن في العالم الثالث، عدا عن العالم الراقي، دولة يتمّ فيها تشكيل الحكومات على النسق وبالكيفية ‏التي يتمّ فيها في لبنان. إنها نوع من الغرابة، التي يقف أمامها العالم مشدوها، بحيث تستحق الدخول في ‏موسعة غينيس، من حيث الأكثر غرابة في العالم على مستوى تشكيل الحكومات.‏

لقد قسموا تشكيل الحكومة في لبنان إلى ثلاثة مراحل، على صعيد التطبيق، وهي: التكليف، التأليف، ونيل ‏الثقة. وكل محطة من هذه المحطات تشكل معضلة بحد ذاتها، يجب أن يحسب لها حساب، والانتظار ‏طويلا كي تتحقق، بفعل عدم تحديد مهل في الدستور، على الأقل فيما يتعلق بالتأليف. وغالبا ما تتم ‏التسويات على المراحل اللاحقة قبل السابقة، كأن يحاول المرشح لرئاسة الحكومة قبل التكليف ضمان، أن ‏يتمّ التأليف بسلاسة، أو أن يضمن الحصول على ثقة مختلف الفرقاء. لكن الأغرب من كل ذلك، هو ‏ضرورة الحصول على موافقة الخارج، والخارج يعني الإقليم، كما يعني الدول الكبرى الفاعلة في العالم. بناء ‏عليه، ستجد أمرا طبيعيا في لبنان، أن يتم الحديث عن ذلك في الكواليس، أما أن يأتي رئيس حكومة مكلّف ‏ويخبر الشعب بشكل مباشر أن لديه ضمانات من الخارج، فهذا بغاية الغرابة، والاستخفاف بالسيادة الوطنية. ‏لكن في بلد مثل لبنان، كان الكيان ولم تتكون الدولة، لم يعد هناك أمر مستغرب. ‏

كيف يدفع الشعب للتخلي عن مطالبه الوطنية والسيادية. ‏

مطالب الشعب اللبناني بالإصلاح تعود إلى أقل من خمسين عاما بقليل، واجهوه بحروب داخلية وخارجية، ‏فأصمتوه، لكنه بقي على أمل أن تتحقق مطالبه، على أيدي من يتكلمون باسمه ويقودون مسيرته. على ‏أساس أن نواب الشعب حسب الدستور اللبناني لا يمثلون طوائفهم ولا مناطقهم، بل "الأمة" اللبنانية، أي ‏الشعب اللبناني بأكمله، ما لبثنا أن وجدنا أمام ممارسات تفرز الشعب وتكرس توزيعه الطائفي. ‏

وأمام الأزمات الحياتية التي لا يمكن لشعب أن يتحملها، وجد المواطنون اللبنانيون أنفسهم مضطرين للخروج ‏من جديد، وقد كانوا حذرين من أي انزلاق نحو الفتنة، لكن عصابة الشر، والتي خبرت اللعب على المسرح ‏الوطني، عرفت كيف تحبط إرادة الشعب المنتفض كعادتها، بأن تركته يصرخ في الشارع، فليصرخ، وماذا ‏بعد، في النهاية سيصمت، وهم، أي من في السلطة، سابقا وحاليا ولاحقا، سيتداولون فيما بينهم، ويعرقلون ‏أي إجراء على تفاصيل سخيفة ومملّة، يتجادلون على جنس الملائكة، بينما الشعب وصل إلى حافة ‏المجاعة، بعد أن تم حجز ودائعه في المصارف، والحجر عليه، ووصل إلى الهوان والذّل في المتاجر ‏الاحتكارية، وأمام الصيدليات ومحطات الوقود، وحلّق الدولار الذي فرضوه كعملة إلى جانب العملة الوطنية، ‏ولا زالوا هم ذاتهم يحكمون، رغم تعميم أخبار فسادهم في العالم، ورغم فتح دفاتر محاسبتهم أمام محاكم بعض ‏الدول. لا زالوا هم نفسهم يحكمون، ويقررون من سيحكم الشعب اللبناني. ‏

رغم فسادهم، يكلفون من بينهم من سيكون رئيس حكومة اللبنانيين، بعد أن تتم تزكيته من الدول الفاعلة في ‏الإقليم أو على الصعيد الدولي. وبعد أخذ ورد ولعب في الخفاء والمكشوف، تمضي الأشهر، ويخرج المكلّف ‏صولد، وكل من رئيسي السلطة التنفيذية، أعني رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ومن وراءهم من أحزاب، ‏في الداخل، ومن دول في الخارج، يلقون الاتهامات الواحد على الآخر، بينما، بقية الأحزاب تتفرج، وتتبرأ من ‏دم يوسف. ‏

واضح أن الأمور غير راكبة، وأن أي مهمة يكثر الآمرون فيها وليس العاملون، تفشل، المثل يقول: "الطبخة ‏التي يكثر طبّاخوها تفسد"، فكيف إذا كان لكل منهم وجهة نظره، وأطماعه الشخصية التي يغلفها بحقوق ‏طائفية. ‏

لم يطل تسويف الوقت، حتى أخرجوا لنا من جارور الفسدة أسما جديدا، فأطلّ علينا الميقاتي، ولا ندري إن ‏كان بما يحمله من إسم سيكون ميقات موتنا جوعا، أم ميقات موته سياسيا. المهم هو طمأننا أن لديه ‏ضمانات دولية. يا لحسن حظنا. سيسهلون له الاستعطاء باسم جوع الشعب اللبناني، وهو سيعرف كيف ‏يضبضب الأمور كي يخرج المسؤولين عمّا أصاب الشعب اللبناني من كوارث، بسلاسة، سالمين، غانمين، ‏هاربين من الحساب والعقاب، ويكون من مات جوعا، أو مرضا، أو حرا، أو قتلا بتفجير المرفأ، أو قهرا، قد ‏مات وشبع موت. ‏

لكن المسألة ليست بهذه البساطة، فالتكليف بتشكيل الحكومة يحتاج إلى تأليف، والتأليف هو المشكلة، من ‏يشكل، وبمَن تُشكَّل الحكومة. تدخل هنا مسألة التحاصص الوزاري، هذه الوزارة من حصتي وتلك من ‏حصتك، وهذه للطائفة الفلانية، وتلك للطائفة العلانية، وهذا يسميه رئيس الجمهورية، وذاك يسميه رئيس ‏الحكومة. ويتحول البحث عن حكومة، الغاية منها إنقاض ما تبقى من أنقاض الوطن، إلى حكومة تقاسم ‏طائفي، تحت مسميات مختلقة، منها الصلاحيات، ومنها الميثاقية. وهكذا من جديد، نرى أن الأمور لا يمكن ‏أن تسير برؤوس متعددة، كل منها مشتعل طائفيا ومذهبيا.‏

فإذا مرت مسألة التأليف، متخطية عتبة المساومات والمحاصصات، تأتي المرحلة الثالثة وهي، مرحلة إعطاء ‏الثقة، وهذه لا تقلّ أهمية عن المرحلتين السابقتين، فإذا لم تحصل على ثقة غالبية الأطراف، إذا لم يكن ‏كلها، فلن تستطع اتخاذ قرارات أو تنفيذها. وهذا ما يتذرّع به بعض الوزراء للهروب من المسؤولية، فيقولون: ‏لم يدعونا نعمل. وبدل أن يستقيلوا ويفضحوا المعطلين يبقون في الحكم، دون أن يقوموا بما هو مطلوب ‏منهم.‏

المسألة الأخيرة والتي هي في غاية الحساسية، تتعلق بمدى رهن البلد للخارج، فبعد أن نهبوه وأفقروه، وحملّوه ‏ما ليس باستطاعته حمله من ديون، راحوا يستعطون الخارج، من أجل مساعدة من هنا وقرض ميسر أو ‏مشروط من هناك. وهذا ما يفسّر، تطمين الرئيس ميقاتي للشعب اللبناني، بأن لديه ضمانات من الخارج، أي ‏أن الخارج، أي الدول المتدخلة في لبنان، ستيسر له القروض باسم الشعب اللبناني، علّها هذه المرة تذهب ‏لتنفيذ المشاريع وليس إلى جيوب الجناة. ‏

ما نريد قوله بالمحصِّلة، أن ما يحصل في بلدان العالم الثالث، يجعلنا نتساءل حول فلسفة أو نظرية ‏الديموقراطية من الأساس. هل أن الديموقراطية تصلح لحكم بلدان لم تخرج مكوناتها بعد، إن لم يكن من ‏سطوة العصبية أو الطائفية، فمن الفوضى وعدم إمكانية التدجين، كما هو حاصل في لبنان؟ هل ‏الديموقراطية تعني، اصرخ كما تريد، ففي نهاية المطاف سنعمل ما نريد؟ هل الديموقراطية تعني أن البرلمان ‏الناطق باسم الشعب والمدافع عن حقوقه، يصبح هو الناطق باسم الحكومة المنبثقة عنه بصورة مباشرة أو ‏غير مباشرة؟ هل الديموقراطية تعني الإفلات من العقاب، خلف ذريعة الحصانة؟ ‏

التساؤل الثاني يتعلق برئاسة السلطة التنفيذية، ما هي مبررات أن يكون هناك رئيسان للسلطة التنفيذية؟ أي ‏رئيس جمهورية ورئيس حكومة؟ أليس ذلك سببا لتنازع الصلاحيات، إذا لم يكن دور كل منهما محدد وبدقة ‏في الدستور، دون أ\ن يفسح ذلك مجالا للتأويل؟ أليس من الأجدى أن تحدد سلطة رئيس الجمهورية في ‏لبنان بما يتعلق بالصلاحيات الخارجية مثلا، وبقيادة الجيش العليا، بينما يختص رئيس الحكومة بإدارة شؤون ‏الدولة الداخلية، من إدارية واقتصادية واجتماعية، إلى غير ذلك. ‏

ما هي مهمة المجلس النيابي؟ وهل مهمة النواب وكتلهم تنحصر في التحضير للانتخابات، والتسابق إليها، ‏بينما يقضون أربع سنوات متاجرة بالمشاريع؟ كيف للمثلي الشعب أن لا يتقدموا صفوف المحتجين ضد ‏الأزمات المعيشية والفساد؟ ‏

الحديث يطول، وكل نقطة مما ورد تحتاج إلى مجلد. ولكن باختصار ما يحصل في لبنان، يمثل أزمة ما ‏يسمى الدولة، في عالم لا زال يجرب تطبيق نظريات لم تثبت مناعتها، صلاحيتها لبناء العدالة بعد.‏

أحلام بيضون

‏28/7/2021‏